أولا/ في المجال الأمني: إن الظروف المعقدة المحيطة بمسألة الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط يتطلب اقترابا واقعيا لعملية البناء الأمني للمنظومة الأوروبية المتوسطية، فكان مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995، الخطوة التمهيدية لفتح الطريق أمام إنشاء بيئة إقليمية قادرة على امتصاص النزاعات واحتواء الصراعات، ومنع انتشارها أو اتساع نطاقها على أساس تبني مجموعة من المبادئ الأساسية في العلاقات الدولية يمكن إجمالها في:

-إحترام حق وسلامة أراضي الدول وإقامة علاقات حسن الجوار فيما بينها.

-عدم إستخدام القوة في النزاعات بين الدول الأطراف وحثها على حل خلافاتها بالطرق السلمية.

- تقوية التعاون بين الدول الأطراف لمحاربة الإرهاب.

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأطراف.

- أهمية إنضمام الدول المشاركة إلى الإتفاقيات ذات الصلة بحظر إستخدام أسلحة الدمار الشامل، ومنع الإنتشار النووي.

وهذا البعد يمثل تجربة الإختبار الصعب بين الطرفين لكونه يضم دولا تختلف فيما بينها من حيث الأنظمة السياسية، ومن حيث وجهات نظرها للقضايا الأمنية خاصة فيما يخص النزاعات القائمة في المنطقة، كالنزاع العربي الصهيوني، النزاع في الصحراء الغربية، فالبيان يحث الدول على تسوية النزاعات فيما بينها بالطرق السلمية ، وعدم إستعمال القوة ضد أراضي أي مشارك آخر، لكنه لم يشر صراحة إلى إحتلال إسرائيل للأراضي العربية والفلسطينية بالقوة هذا من جهة،

ومن جهة أخرى فإن مكافحة الإرهاب أو التطرف الديني الذي أضحى مشكلة من المشكلات الجديدة التي طبعت العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، لكن الإشكال المطروح هنا تحديد مفهوم الإرهاب هل يقصد به التطرف الديني الإسلامي على وجه الخصوص الذي لجأ إلى إستعمال العنف المسلح ضد الأنظمة القائمة مثل ما حصل في الجزائر، مع مطلع التسعينات، أو يقصد بالإرهاب كل الجماعات المسلحة في دول جنوب حوض البحر المتوسط، وبالتالي تشمل إلى جانب الجماعات المذكورة أعلاه الحركات التحررية في فلسطين ولبنان التي تقاوم الإحتلال الإسرائيلي، فمفهوم الإرهاب عند الطرف الأوروبي والإسرائلي يختلف عن مفهوم الإرهاب عند الطرف العربي.

أما فيما يتعلق بنزع السلاح وجعل منطقة المتوسط خالية من السلاح النووي هناك خلل، فإسرائيل لم تصادق على هذا البند، فكيف يمكن أن تصادق إسرائيل عليه وهي ترفض الإنضمام إلى التمديد غير المقيد لمعاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1995، فهذه الأخيرة أعلنت بأنها لن تغير موقفها فيما يخص المعاهدة خاصة بعد أن انضمت إليها كل الدول العربية، فإسرائيل لا تعترف لمسار برشلونة بصلاحيات في مجال نزع السلاح، لأنها طرف في مشروع الشرق الأوسط الذي تتكفل هي وبمعية الولايات المتحدة الإمريكية بإنشائه وتفعيل مختلف آلياته من بينها الآليات الأمنية التي تلعب فيها إسرائيل دورا أساسيا.

وهنا يتضح مدى الفرق والإختلاف بين الأهداف المسطرة في البيان الختامي لندوة برشلونة وبين الرؤية الإسرائيلية لمنطقة الشرق الأوسط.

ثانيا/ في المجال الإقتصادي: ركز البيان الختامي لندوة برشلونة على الجانب الإقتصادي كمحدد لنجاح إستراتجية الشراكة الأوروبية المتوسطية إنطلاقا من المسلمة القائلة إن الإستقرار السياسي يحدده الإزدهارالإقتصادي، وتقوم إستراتجية الشراكة الإقتصادية على:

-التأسيس التدريجي لمنطقة التبادل الحر بحلول 2010.

- تسريع عجلة النمو الإقتصادي لتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأورومتوسطية.
- تشجيع التعاون الإقليمي وزيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية.

غير أن هذه الآلية غير قادرة على إقامة شراكة حقيقية بين ضفتي حوض المتوسط وذلك راجع إلى:

- يتمثل العامل الأول في كون منطقة البحر المتوسط من أهم مناطق بؤر التوتر السياسي والإجتماعي في العالم، وهذا يعني أن المناخ غير مهيء لإقتصاد السوق وشراكة شمال جنوب.

- بينما يتمثل العامل الثاني في الوزن الإقتصادي الصغير لمنطقة جنوب المتوسط، فمن الناحية الإقتصادية هناك تمايزات واضحة بين بلدان شمال وجنوب المتوسط، من حيث القدرات الإقتصادية والتكنولوجية والسياسية، فعلى الرغم من أن هناك تعادلا في الوزن الجغرافي بين الجانبين، إلا أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يبلغ 12 ضعف نصيب الفرد في الجنوب، وتبلغ نسبة البطالة فيها 20%، ومعدل النمو الإقتصاديلايتجاز 3% بنسب مختلفة بين دول الجنوب.

وعليه فإن إنشاء منطقة للتجارة الحرة التي تفترض مسبقا عدم وجود عوائق في وجه إنفتاح الأسواق، وقدرة البلدان النامية على تحمل تكلفة إلغاء السياسة الحمائية والإصلاح الهيكلي، والإستفادة إلى أبعد حد من التفتح الإقتصادي الإقليمي، وهذا لا يمكن توفره في المدى المتوسط

على أقل تقدير لدى دول جنوب المتوسط، فهذه الدول تفتقر إلى عرض تنافسي في الأسواق العالمية، وتعود عوامل هذا الإفتقار إلى إنعدام حركية داخلية للتغيير الهيكلي المؤسساتي من جهة وضعف معدلات الإستثمار الأجنبي، فالإستثمار الأوروبي في منطقة جنوب المتوسط ضعيف جدا بالمقارنة مع مناطق أخرى في جنوب شرق أسيا ودول شرق أوروبا.

ثالثا/في المجال الإجتماعي والثقافي: لقد حضي هذا البعد باهتمام ملحوظ من قبل الأطراف في العلاقة الأورومغاربية، و ذلك نظرا للدور الكبير الذي يلعبه في ترسيخ معالم التعاون، و توطيد العلاقة على المستوى القاعدي بالنسبة للدول المتعاونة، كونه أعم وأشمل من البعدين السياسي والاقتصادي، لأنه يتجه – في جوهره – إلى الإنسان، ليس من خلال الصلات الحكومية فقط، بل من خلال تنشيط العلاقات بين المنظمات غير الحكومية، فضلا عن أنه يتسم بالحركية والتنوع والاستمرار، ويثير هذا البعد عدة قضايا رئيسية، من أهمها : إشكالية تنقل الأشخاص في الفضاء الأورو – متوسطي، ومسألة حقوق الإنسان وعلاقات الدول بالمنظمات غير الحكومية.

يعتبر المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانب البحر المتوسط، والحوار بين هذه الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية ، تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل، ووافق المشاركون على خلق تعاون في المجالات الإجتماعية والثقافية والإنسانية، و في سبيل هذا يؤكدون على :

– الحوار والإحترام بين الثقافات شرطان ضروريان لتقارب الشعوب.

– تشجيع اللقاءات بين الشباب والإختلاط والتبادل وفق برامج تعاونية تهدف لدفع العلاقات العامة والخاصة.

– دعم المؤسسات الديموقراطية، وتطوير دولة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان الممارسة الحقيقية والشرعية لهذه الحقوق والحريات بما فيها حرية التعبير ، وحرية العبادة الفردية والجماعية من دون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس.

– التعاون من أجل حل المشاكل المترتبة على الهجرة غير الشرعية، والعمل على مكافحة العنصرية والتعصب القومي واللاتسامح، وكذا مكافحة كل الظواهر التي تضعف الأمن والإستقرار في حوض المتوسط، منها الفقر والتهميش في مجتمعات جنوب حوض المتوسط، والإرهاب والإجرام المنظم وتجارة المخدرات.

– كما تقوم الشراكة في الميدان الإجتماعي على دعم نشاطات مشتركة، يكون الفاعلون فيها الجماعات المحلية، والجامعات، ومراكز التكوين، وبصفة عامة كل أعضاء المجتمع المدني.